بارزاني يدعو المالكي إلى الالتزام بالدستور والاتفاقيات

■ شاويس ينقل رسالة إلى بغداد تحث على إنهاء المشاكل بين الطرفين

■ بروارى : لا نستطيع الحكم على زيارة النجيفي دون انتظار النتائج

بارزاني

المالكي

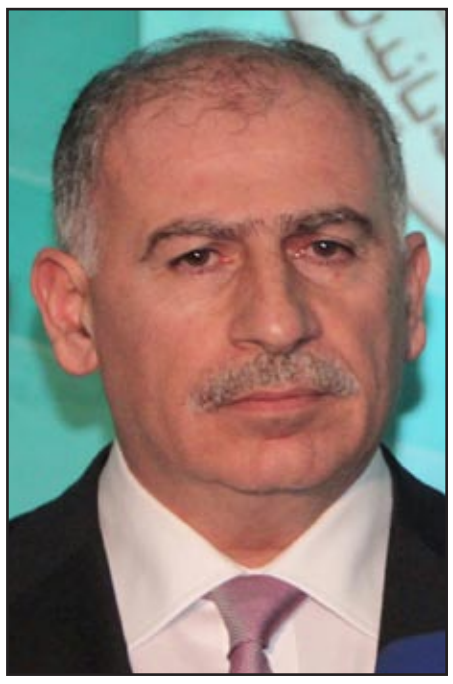

النجيفي

كشف رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان فؤاد حسين، امس الثلاثاء، أن رئيس الإقليم وجه رسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي أكد خلالها أن القضايا الخلافية بين بغداد وأربيل لا يتم حلها من خلال "التصريحات والوعود"، فيما أشار إلى أن الرسالة تطرقت كذلك الى ضرورة التزام الحكومة الاتحادية بورقة المطالب الكردية التي أقرها الدستور العراقي والاتفاقيات بين جميع الاطراف السياسية

□ بغداد / إياس حسام الساموك

وقال حسين في بيان، صدر امس وحصلت المدى على نسخة منه، إن "رئيس الإقليم مسعود بارزاني وجه رسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي تتعلق بالمشكلات التي تعصف حاليا بعلاقة الإقليم بالمركز"، مبينا أن "الرسالة حملها نائب رئيس الوزراء نوري شاويس وتؤكد على ضرورة التزام الحكومة العراقية بورقة المطالب الكردية".

وأضاف حسين أن الرسالة تطرقت ايضا الى أن "المشكلات العالقة بين الإقليم وبغداد تحل بخطوات جدية وفعلية وليس بإطلاق التصريحات والوعود والأقوال"، مؤكدا أن "رئاسة الإقليم تنتظر ردا إيجابيا من المالكي خلال الأيام المقبلة، تمهيدا لاستئناف المباحثات بين الوفد الكردي والحكومة العراقية لحل تلك المشكلات العالقة.

ونقلت وكالة كردستان للانباء عن رئيس ديوان الاقليم قوله " "يجب أن يكون حل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد بالخطوات العملية وليس بالأقوال والوعود"، مشيرا الى أنه "سيتوجب على رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الرد عمليا على ورقة المطالب الكردية في حال أراد تحقيقها".

وأضاف حسين أن "نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس سيحمل رسالة من رئيس الإقليم مسعود بارزاني الى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بشأن تحقيق ورقة المطالب الكردية"، مبينا أن "الإقليم سينتظر رد المالكي خلال الأيام المقبلة".

من جانبه قال نائب رئيس الوزراء نوري شاويس ان الرسالة التي حملها الى المالكي تدعو الى بيان موقفه من تنفيذ الاتفاقات التي وقعها مع الكرد، ليقرر الأخير بناءً على ذلك موقفه من الحكومة العراقية في الفترة المقبلة وإتمام زيارة وفد حكومة الإقليم الى بغداد من عدمها. واضاف شاويس في حوار مع وكالة آكانيوز من ان المشكلة مع المركز لا تنحصر في مسودة مشروع قانون النفط والغاز التي أحيلت الى النواب مؤخراً وإنما تتمحور حول عدم تنفيذ مجمل الاتفاقات الموقعة بين الأطراف العراقية وأبرزها التوازن الدستوري والشراكة الوطنية، كما أن مسودة مشروع قانون النفط والغاز الأخيرة ليست سيئة بالكامل للكرد وإحالتها الى النواب لا تعني أنها تمت المصادقة عليها وستدخل حيز التنفيذ.

مقربون من حكومة الإقليم، اقروا بصعوبة الحوارات بين الطرفين، لاسيما وان المشاكل تمتد الى سنوات ولا يمكن مناقشتها في جولة واحدة للنجيفي، مستشار المالكي عادل بروارى، قال في اتصال دون هاتفي مع "المدى" امس "لايمكن الحكم مبكرا على زيارة رئيس البرلمان الى اربيل والاطلاع على تداعيات نتائج اللقاءات". بالرغم من امنيات بروارى في ان تسفر زيارة النجيفي عن نتائج ايجابية، الا انه لم يخف مخاوفه، قائلا "الخلافات تتعلق بأمور قديمة تمتد الى سنوات، وبالتالي نحتاج الى فترة طويلة ولقاءات مكثفة وزيارة النجيفي لا تكفي لحل الإشكالات".

ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي اكد من جانبه على سعيه الى تفعيل الحوار مع الكردستاني وقال النائب علي الشلاه في تصريح خص به "المدى"، امس "ان كلا من رئيسي الجمهورية والاقليم على تواصل مع المالكي ونأمل ان يكون هناك حل وسط لمشروع النفط والغاز للانتهاء من الاجتهاد المختلف لكل من الطرفين حتى توزع الثروة الى كل العراقيين بالتساوي وان اي حل لا يتعارض مع الدستور لا ينبغي اهماله".

التيار الصدري، لم يكن بعيدا عن الخلافات التي بين الاقليم والمركز، اذ قال النائب عنه جواد الجبوري " : يجب ان تتوصل الكتل السياسية الى اتفاق لان الكتل السياسية اصبحت متمرسة وذات خبرة لاحتواء الازمات وحلحلتها وهذا هو مخاض العملية السياسية منذ ان بدأت بمشاكل كبيرة إلى ان اصبحت المشاكل صغيرة".

واضاف الجبوري هناك اتفاقات سياسية يجب أن تنفذ وهذه الاتفاقات هي التزام اخلاقي قبل أن تكون التزاما قانونيا أو سياسيا، مشيرا إلى أن المشاكل الأخيرة التي حصلت كانت على بعض المتغيرات الطارئة للعملية السياسية لكن طالما يوجد هناك حوار ستتوصل الكتل السياسية إلى اتفاق." ويبدو ان النجيفي لم يكتف بزيارة الإقليم، فهو يسعى وبحسب بيان لمكتبه زيارة اغلب المحافظات، وجاء البيان الذي تلقت "المدى" نسخة منه " يبدأ رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي جولة في العديد من المحافظات العراقية حاملاً معه مبادرة شاملة من شأنها تعزيز قواعد الاستقرار وإزالة كافة المعوقات التي تعترض ارساء دعائم العملية السياسية وحل كافة الخلافات التي تعترض الشراكة الوطنية والمصالحة الحقيقية.

وتابع "المبادرة تأتي انطلاقاً من المسؤولية التي يضطلع بها النجيفي بحكم موقعه الرئاسي ودعماً لبقية المبادرات السابقة بدون أن تضعف من مضموناتها والتي ما زالت حيز التنفيذ، سيما مبادرتي الرئيس طالباني الأخيرة ورئيس اقليم كردستان بل تعمل على انجاح تلك المبادرتين".

وتتركز المشكلات العالقة بين أربيل وبغداد حول تنفيذ المادة [١٤٠] من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها خصوصا في كركوك وقانون النفط والغاز وموازنة قوات البيشمركة.

كتابة على الحيطان

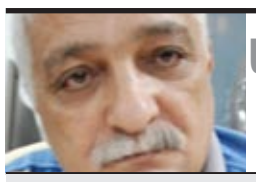

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

توترات الشارع وتسويقات السياسيين

لو يملك السادة المسؤولون مجسات حقيقية لمعرفة مزاج الشارع ، وهو واجب عليهم لكنهم لا يفعلونه ، لاكتشفوا دون عناء ان العراقيين يضعون اياديهم على قلوبهم خوفا من المستقبل ، لان المسرحية الكوميدية الطويلة التي تقدمها الطبقة السياسية على المسرح الشعبي لا تشير الى نهايات سعيدة . هكذا يقرأ الشارع مستقبل الوضع السياسي والتجربة السياسية برمتها ، ومن يريد ان يعيش اوهام ان العراق " عال العال " ولا ينقصه غير " الخام والطعام " عليه ان ينزل الى الشارع ويتلمس بنفسه ، ان الناس خائفة من المستقبل بسبب الطبقة الحاكمة وغير الحاكمة ، تصريحات نارية عن العنف وعن منح الفرص وعن قلب الطاولة وتعديل الخارطة وقطع الايادي والطرق والعمل خارج القانون والدستور ، كل فصول هذه المفردات تجري امام سمع وبصر المواطن الذي لاحول له ولا قوة سوى ان يضرب كفا بكف على قسمته " السودة " بهؤلاء الذين من واجبهم ان يطمئنوا الشارع من ان الامور تحت السيطرة ، ولو اخذنا مثال خروج الاميركان المرتقب نموذجا ، لضربنا اخماسا باسداس ، هل ان خروجهم لمصلحة البلاد والعباد؟ ، هل ستندلع حربا اهلية طالما جرى التلويح بها ؟ ، هل سيتقسم العراق الى ولايات تابعة لدول الجوار؟ ، هل ستندلع مقاومة شريفة ضد حتى من يتبقى منهم من باب الاستعارة ؟، حتى المؤسسة الامنية متوزعة الاتجاهات ، طرف يقول نحن على استعداد وجهوزيتنا عالية للسيطرة على الوضع بعد رحيل الاميركان ، واتجاه آخر يقول ، مازلنا بحاجة الى وجودهم لاغراض التدريب وان المؤسسة العسكرية غير قادرة على حماية لأسمائنا ولامياهنا ولا ارضنا ، واتجاه ثالث يقول نحن بحاجة اليهم لاغراض التدريب على الاقل ، فيجيبه الرابع على ان يكون العدد محدودا ومنزوعي السلاح وبلا حصانة ! هذا على مستوى المؤسسة الامنية التي من واجبها وأولى مهامها ليس فقط توفير الأمن للمواطن بل ان تجعله يحس بالامان ، والفرق كبير بين الأمن والآمان. نستطيع ان نأخذ هذا القياس على جميع مؤسسات الدولة " جميعها بالتأكيد ، والاحزاب التي بيدها الحل والربط . لذلك من الطبيعي ان يلف اليأس ليس فقط المواطن العادي بل حتى المطلعين على بواطن الامور الذين يقولون ان البلاد اذا استمرت على السير في هذا الطريق فان البلاد سيكون مستقبلها محفوفا بالمخاطر ان لم تكن بلا مستقبل ، والذي يجعل هؤلاء الناس مقتنعين بمخاوفهم ويأسهم ان الواقع الذي يلمسونه باصابعهم يوميا شيء والذي تتحدث عنه الحكومة شيء آخر تماما فبينما يقول مسؤول حكومي ان الاوضاع جيدة واننا سائرون في طريق بناء الدولة ، تفند جريمة النخيب البشعة طروحاته ليس من الناحية الامنية ، وانما من المشهد الذي تلى الجريمة والذي كاد ان يطيح بكل شيء ، لنكتشف للمرة الألف ان المسؤولين والطبقة السياسية تسوق لنا الاوهام من ان ما نشاهده دولة وحكومة وعلم !!!

إحالة أربعة من معتقلي الرطبة إلى القضاء

الهايس: أحدهم وزير إعلام دولة العراق الإسلامية

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الدفاع، عن احالة اربعة من الذين اعتقلوا من الرطبة بتهمة جريمة النخيب الى القضاء بتهم ارهابية مختلفة، فيما اكد رئيس مجلس انقاذ الانبار حميد الهايس ان احد المعتقلين وزير اعلام ما يسمى بدولة العراق الاسلامية.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري لوكالة كل العراق امس ان " التحقيقات مع باقي المعتقلين الأربعة لم تثبت تورطهم بجريمة النخيب لكنها اثبتت من جهة اخرى ارتكابهم اكثر من ٣٠ جريمة بحق مدنيين ومسؤولين من بينها اغتيال قائممقام منطقة الرطبة في محافظة الانبار ".

واضاف ان " وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي امر بنقل المتهمين الاربعة الى الجهات القضائية في محافظة الانبار ".

وكانت قوة من كربلاء اعتقلت عدداً من المشتبه بهم من مدينة الرطبة في الانبار الأمر الذي أثار حفيظة عدد من المسؤولين المحليين في المحافظة ، غير أن رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بالإفراج عنهم بعد ثبوت براءتهم بحسب قول الأخير .

من جانبه، أكد وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي وضع خطط عسكرية لتأمين الطرق التي يسلكها الحجاج من والى البلاد . وقال الدليمي في مؤتمر صحفي في مبنى محافظة الأنبار امس إن " وزارة الدفاع أعدت خططاً عسكرية من أجل توفير الحماية اللازمة لقوافل الحجاج أثناء رحلتهم صوب الديار المقدسة او عودتهم منها"، مؤكداً أن "جميع الطرق التي يسلكها الحجاج مؤمنة بالكامل ولا شيء يدعو للقلق".

وأضاف إن " الوزارة ستطلب من سائقي الحافلات التي تقل الحجاج التنسيق معها لتوفير الإجراءات الكفيلة بسلامة الحجاج"، داعياً سائقي الحافلات الى تسيير رحلاتهم في النهار وتجنب المسير اثناء الليل الى ذلك، طالبت لجنة الشهداء في البرلمان، رئيس الجمهورية جلال طالباني بالمصادقة على جميع أحكام الإعدام، فيما حملت عمليات الأنبار مسؤولية حماية طريق الزائرين إلى سوريا حتى إرسال قوات اتحادية، ودعت إلى التحقيق في حادثة النخيب ومحاكمة المتهمين علنا.

وقال رئيس اللجنة محمد الهنداوي في مؤتمر صحافي إن "لجنة الشهداء تدعو الحكومة إلى إجراء تحقيق دقيق في حادثة النخيب، على أن لا يكون تحقيقا إعلاميا، وإلقاء القبض على المتهمين وتقديمهم إلى محاكمة علنية وإعدامهم".

وشدد الهنداوي على "ضرورة تأمين الحماية الكاملة للطرق التي تمر بها قوافل الزائرين في طريقها إلى سوريا"، محملة "قيادة عمليات الأنبار مسؤولية ذلك، حتى إرسال قوات إضافية من قبل الحكومة الاتحادية".

واختطفت مجموعة مسلحة، في ١٢ أيلول ٢٠١١، حافلة يقدر عدد ركابها بأكثر من ٣٠ شخصاً بينهم ٢٢ رجلاً، فضلاً عن عدد من النساء والأطفال في منطقة الوادي القذر، ٧٠ كم جنوب قضاء النخيب، الذي يبعد ٤٠٠ كم جنوب غرب الرمادي، وعثرت قوة أمنية بعدها على جثث ٢٢ منهم قتلوا رمياً بالرصاص، غالبيتهم من مدينة كربلاء، واثنان منهم من مدينة الفلوجة في الأنبار.

كشف رئيس مجلس إنقاذ الانبار الشيخ حميد الهايس عن أن احد المعتقلين الذي القي القبض عليهم بعد حادثة النخيب، وزير الاعلام بما يسمى دولة العراق الاسلامية ومتهم بقتل العشرات من اهالي الانبار. ونقلت الوكالة الاخبارية للابناء عن الهايس قوله امس الثلاثاء: أن المدعو جمع الخطاط والملقب بأبو ياسر هو وزير الاعلام بدولة العراق الاسلامية ومتهماً بقتل العشرات من أهالي الانبار. وأضاف الهايس:أن الخطاط هو احد المعتقلين الاربعة لدى الحكومة العراقية، الذي تم اعتقالهم عقب حادثة النخيب، داعياً الى عدم اطلاق سراحه. وكان امير الدليم علي حاتم السليمان اتهم في تصريح سابق للمدى دعاة الإقليم السني بالوقوف وراء جريمة النخيب، وقال " أنا مازلت مصرا على أن جريمة النخيب سياسية بامتياز خطط لها دعاة الفيدرالية والإقليم السني وحاولوا تحقق هدفهم اللا أخلاقي وغير الوطني بدليل كانت شعاراتهم التي رفعوها بعد الحادث الإجرامي تطالب بإعادة مشروع الإقليم السني، وأنا أؤكد أن الجريمة لا تقف خلفها القاعدة، ويكذب من يدعي عكس ذلك".

تشييع شهداء جريمة النخيب

لجنة الشهداء تدعو رئاسة الجمهورية الى المصادقة على احكام الاعدام التي صدرت بحق الارهابيين لاسيما المنتمين الى تنظيم القاعدة

اعلام

◆ البيرقدار: ٣٣٨ حكما مصادقا عليها في ٢٠١١

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار إن "عدد أحكام الإعدام التي تم التصديق عليها من قبل محكمة التمييز الاتحادية لسنة ٢٠١١، بلغت ٣٣٨ حكما"، مبينا أن "هذه الأحكام أرسلت إلى رئاسة الجمهورية ولم تصادق إلا على ثلاثة منها فقط"، مضيفا أن "الأحكام تشمل مرتكبي جرائم الإرهاب والقتل ومن ضمنهم المدانون بقضية شاطئ التاجي فراس فليح وجماعته".

◆ الجبوري: العراقية لا تستطيع إسقاط الحكومة

اتهم النائب في ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري، القائمة العراقية بجعل التوافقات السياسية بديلاً عن الدستور العراقي. وقال الجبوري: اذا كانت القائمة العراقية تستطيع سحب الثقة من الحكومة، لفعلت منذ تشكيلها، لكنها لا تستطيع ذلك، لكونها قائمة "مفككه وغير متزنة "، وفيها قيادات ومكونات كثيرة، مبيناً ان العراقية تحاول الحفاظ على وحدتهم من خلال صنع عدو لهم اسمه ائتلاف دولة القانون.

◆ السهلاني: كشف الفساد يحتاج تعاون الجميع

قالت النائبة عن كتلة الأحرار زينب السهلاني ان" الحكومة لا يمكن لها حماية المفسدين من الكبار". وأضافت السهلاني انه" من خلال النتائج التي اثمرت مؤخراً بشأن ملفات الفساد تبين ان هناك تعاوناً للاجهزة المختصة في الكشف عن الكثير من ملفات الفساد لمسؤولين تنفيذيين وبرلمانيين" ، داعية الحكومة الى "تزويد لجنة النزاهة النيابية بكل الاولويات والعقود والمستندات عن المسؤولين والموظفين".